دراسة وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة وانعكاس هذا الأثر على حجم البطالة في مصر

[١٩]

مريم يحيي جاد[١]– أحمد مندور[٢]– ماجدة جبريل[٢]
١) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

شهدت مصر في الفترة الأخيرة كثيرًا من القرارات الاقتصادية والتي يهدف متخذيها إلى توجيه وتصحيح المسار الاقتصادي لمصر وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. فمن هنا جاء الهدف من الرسالة وتتبع أهميتها في محاولة معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة وانعكاس هذا الأثر على حجم البطالة في مصر وذلك في محاولة للقضاء على البطالة في مصر والمحافظة على الثروة البشرية وتنميتها كأحد أهم الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، وقد تم ذلك من خلال استخدام المنهج التحليلي الواقعي وذلك باستخدام البيانات الحديثة الصادرة من البنك المركزي المصري وجهاز التعبئة العامة والإحصاء والتي أسفرت عن الأتى.

إن التغيرات التى حدثت لسعر الصرف كان لها أثر إيجابى على حجم الأحتياطيات النقدية وذلك بعد قرار تحرير سعر الصرف حيث أرتفع حجم ألأحتياطى النقدى من ٢١ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٦ إلى ٣١،٣ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠١٧ وعلى الرغم من ألأثر الذى يبدو إيجابيا إلا أن يبقى مصدر هذه الزيادة فى حجم الأحتياطيات مصدرها تحويلات العاملين فى الخارج وليست ناجمة عن زيادة القوة التصديرية للبلاد.

كما أن ألاثر الايجابى الذى يبدو واضح وإيجابى نتيجة للتغيرات التى حدثت لسعر الصرف بعد قرار التعويم على حجم ألاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن إنعكاس هذا ألاثر على معدل البطالة جاء سلبيا حيث تراوحت معدلات البطالة قبل قرار تعويم سعر الصرف ما بين ١٣,٣% فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ثم أضحت ١٢،٧% فى العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى أن بلغت ١١،٩% فى العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ أى بعد قرار التعويم أى أن معدل البطالة مازال فى الحدود الغير أمنه والمقبوله عالميا

الكلمات الدالة: السوق السوداء، تحرير سعر الصرف، التنمية المستدامة.

المقدمة

لقد شهد العالم الكثير من الأزمات الاقتصادية النقدية في القرن الماضي، وعانت كافة دول العالم منذ فترة السبعينيات من آثار التقلبات الحادة في سعر صرف العملات على المستوى الدولي وذلك إثر انهيار نظام بريتون وودز عام ١٩٧١ وتبني بعض الدول نظام سعر الصرف العائم الذي تتميز أسعار الصرف في ظله بتقلباتها المستمرة وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الأقتصاد بالنسبة لكافة الدول. إن معظم دول العالم الثالث عرفت تحولات جذرية في مختلف المجالات منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي.

ولقد عملت الحكومة المصرية على تطبيق برنامج واسع منذ عام ١٩٩١ بهدف إعادة التكيف الهيكلي للاقتصاد المصري، وعرف هذا البرنامج ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والذي يعتمد على إعادة هيكلة القطاع العام وتحرير أسعار الصرف وتغيير سياسات الاستثمار والتجارة الخارجية والسياسة النقدية.

وبعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في عقد التسعينيات بدأت تظهر العديد من المشاكل والمتمثلة فى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لتسريح العمالة وزيادة عبء خدمة الدين العام الداخلى والخارجى كما ظهرت مشاكل أخرى في بداية القرن الواحد والعشرين والمتمثلة في أحداث ١١ سبتمبر وغيرها من الأحداث والتي عانت من آثارها كثير من الدول النامية وبالطبع الأقتصاد المصرى متمثلة في زيادة عبء خدمة الدين العام الخارجي والتي وصلت إلى ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ثم ارتفعت إلى ٣٤% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وتزايد حجم الدين العام المحلي إلى ٩١% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو عام ٢٠١٧، وذلك نتيجة لتحرير سعر الصرف الذى أدى بدوره لانخفاض قيمة الجنيه ولتراجع الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية لتصل إلى حوالي ١٦,٤ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٥، هذا إلى جانب تزايد الضغوط التضخمية وما لها من آثارها الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى ذلك تزايد العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١١,٥% عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى حوالي إلى حوالي ١١,٧% عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وحتى وصلت إلى ١٥,١% في ٢٠١٧، وذلك نتيجة لتزايد الواردات وقلة حجم الصادرات، وبالتبعية قلة حجم الإنتاج، وبالتالي تخفيض وتسريح العمالة

وارتفاع معدل البطالة حيث وصلت نسبة الواردات إلى ١٩% عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وهي نسبة مرتفعة للغاية.

كما شهدت مصر في الفترة الأخيرة كثيرًا من القرارات الاقتصادية والتي يهدف متخذيها إلى توجيه وتصحيح المسار الاقتصادي لمصر وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وقد كانت من أهم القرارات التي تم اتخاذها في القريب هو قرار تحرير سعر الصرف أو ما يعرف بـ "تعويم سعر الصرف" وكان لهذا القرار مردود قوي وسريع على الاقتصادي الوطني وعلى التنمية المستدامة حيث يتمثل هذا المردود في حدوث كثير من التغيرات في أسعار الصرف وبالتالي حدوث كثير من التغيرات الاقتصادية وسواء كانت هذه التغيرات إيجابية أو سلبية فأن هذه التغيرات كان لها عظيم الأثر على الوضع الاقتصادي وعلى تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعكس تطورات سعر الصرف درجة نمو وكفاءة الأداء الاقتصادي للدولة، ونتيجة تحرير سوق الصرف في مصر تبعا للسياسات البنك المركزي المصري وتحسن أداء الاقتصاد المصري حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي إلى ٤,٢% عام ٢٠١٦ وذلك وفقا لبيانات البنك المركزى لكن بعد إقتطاع نسبة النمو السكانى يصبح العدل ٢,٣% وقد تكون هذه النسبة مقبولة وليست سيئة وتنمو الاقتصادات المتقدمة سنويا بنسب اقل لكن ذلك يرجع إلى عوامل اخرى منها زيادة حجم الاستثمارات واستقرار معدلات التضخم بها اما بالنسبة لمصر فإن هذا يعد معدل متواضع للنمو حتى مع أرتفاعه إلى ٥,٤% فى الربع الثالث من العام الجارى(حسام عبد القادر،٢٠١٨).

فمن هنا جاء الهدف من الرسالة وتتبع أهميتها في محاولة معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة وانعكاس هذا الأثر على حجم البطالة في مصر وذلك في محاولة للقضاء على البطالة في مصر والتى تعد من أهم أسبابها ضعف سياسة التعليم والتدريب كأحد أهم الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، وذلك للحفاظ على الثروة البشرية وقد تم ذلك من خلال استخدام المنهج التحليلي الواقعي وذلك باستخدام البيانات الحديثة الصادرة من البنك المركزي المصري وجهاز التعبئة العامة والإحصاء والتي أسفرت عن أنه تم القضاء

على الأسواق الموازية "السوق السوداء" مع ارتفاع حجم الاحتياطي النقدي إلى ٣١,٣ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٧ ذلك وفقا والمركز المصرى للدراسات الأقتصادية، وهذه النتائج قد أفضت إلى أن يجب تفعيل دور المسئولية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي كما يجب الاهتمام بسياسة التعليم وجودته ونوعيته وأهميته بالنسبة لسوق العمل.

مشكلة الدراسة

لقد تناولت بعض الدراسات السابقة موضوع سياسات سعر الصرف وآثاره المختلفة على نمط الواردات (سامح مظهر، ٢٠١١) وعلى ميزان المدفوعات (محمد سعد أبو الفتوح، ٢٠٠٧)، وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن ضبط وتنظيم سوق الصرف يتأثر بالمراحل الاقتصادية التي شهدتها البلاد وتتأثر أيضا بتغير النظم السياسية، كما أكدت على ضرورة التركيز على حل المشكلات الاقتصادية المتزايدة وعلى رأسها مشكلة البطالة في مصر، كما شهدت الفترة الأخيرة تقلبات كثيرة لسعر الصرف صاحبها ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم وذلك متمثلًا في حدوث ارتفاع متواصل ومستمر في المستوى العام للأسعار كما تعرضت كثير من الشركات إلى الإفلاس وتسريح العمالة مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وبالتالي أثر ذلك على التنمية الاقتصادية وعلى تحقيق التنمية المستدامة.

جدول رقم(١): حجم البطالة وسعر الصرف في مصر

العام	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٣/ ٢٠١٤	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧
حجم البطالة	١١,٨	١٣,٣	١٢,٧	١٢,٥	١١,٩
سعر الصرف	٥,٩٤	٧,١٤	٧,٦١	٨,٨٨	١٨,٢٩

حيث يوضح الجدول رقم (١) حجم البطالة المقدرة في مصر وذلك عن الفترة من ٢٠١١/٢٠١٠ إلى الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ حيث بلغ معدل البطالة في الفترة الأولى ١١,٨% لكنها سارت على نفس الوتيرة إلى أن وصلت إلى ١١,٩% في الفترة الثانية، وذلك طبقًا لبيانات البنك المركزي المصري والمركز المصري للدراسات الاقتصادية، وقد تم ذكر ذلك تفصيلا في المقدمة مدعوما بالمعدلات والأرقام اللازمة للتوضيح وذلك وفقا للبيانات المتاحة من التقارير السنوية والنشرات الشهرية والمجلات الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

ومن هنا تتلخص إشكالية البحث في محاولة التعرف على الآثار المترتبة على التغيرات التي تحدث لسعر الصرف وأثر ذلك على التنمية المستدامة وبالتالي على حجم البطالة وذلك للحفاظ على العنصر البشرى كأحد أهم أبعاد التنمية المستدامة.

أسئلة الدراسة

ما علاقة التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف على التنمية المستدامة وانعكاس ذلك على حجم البطالة في مصر؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسى أسئلة فرعية يمكن صياغتها كالتالى:

- ما أثر التغيرات التي تحدث لسعر الصرف على التنمية الاقتصادية المستدامة؟
- ما أثر التغيرات التي تحدث لسعر الصرف على الاقتصاد المصري؟
- ما أثر التغيرات التي تحدث لسعر الصرف على حجم البطالة؟

أهداف الدراسة

إن هدف الدراسة هي محاولة وضع لبنة بسيطة في هذا الموضوع الحيوي والمحوري، وذلك لمحاولة الوصول إلى التنمية الاقتصادية المستدامة ولعرض الموضوع بصورة واضحة أمام متخذي القرار المعنيين بشأن هذا الموضوع وشأن هذه الدولة أملا في رفعتها والنهوض بها والعلو من شأنها، ولمحاولة مواكبة التغيرات العالمية التي تحدث على الساحة الآن **وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:**

- تحليل الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن التغيرات التي تحدث لسعر الصرف وأثر ذلك على التنمية المستدامة.
- محاولة الوصول إلى الأسباب التي تؤدي إلى التغيرات في سعر الصرف للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.
- استعراض سياسات سعر الصرف وأهميتها في النشاط الاقتصادي، من خلال تناول الإطار النظري طبيعة ومفهوم سياسات سعر الصرف، مع التعرض لسعر الصرف في

أدبيات الفكر الاقتصادي ونظرياته، والعوامل المؤثرة في سعر الصرف وكيفية تحديد هذه العوامل لسعر الصرف.

- أسواق الصرف وأغراضه والمتعاملون وأخيرا نعرض سعر الصرف كمتغير اقتصادي محوري في النشاط الاقتصادي المصري.

فروض الدراسة

إتساقًا مع الفرضيات السابقة فإن الباحثة تعرض عدة فروض تحاول من خلالها الأجابة على تساؤلاتها، **وذلك للتوصل إلى أهداف الدراسة عن طريق تلك الفروض:**

- توجد علاقة سلبية تؤثر على حجم البطالة وبالتالى على تحقيق التنمية المستدامة وذلك نتيجة للتغيرات التي تحدث في سعر الصرف.
- توجد علاقة سلبية تؤثر على معدلات الاستثمار نتيجة لحدوث تغيرات في سعر الصرف.

حدود الدراسة

أ- الحدود الزمنية: دراسة أثر التغيرات التي تحدث لسعر الصرف على التنمية المستدامة ومردودها على حجم البطالة وذلك عن الفترة الزمنية من (٢٠٠٠-٢٠١٦). وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية لأنها ضمت قرارات من أهم القرارات التي لها أثر على الاقتصاد المصري، ففي يناير ٢٠٠٣ تم اتخاذ قرار تعويم سعر الصرف لكنه كان تعويم مدار من قِبل البنك المركزي، أما القرار الثاني والذي حدث في نوفمبر ٢٠١٦ فقد تم اتخاذ القرار الثاني وهو تحرير سعر الصرف بشكل كامل وتركه لميكانيزم السوق، وبناء على ذلك تم تحديد هذه الفترة الزمنية نظرا لأهميتها.

ب- الحدود المكانية: تتناول الدراسة الوضع الاقتصادي داخل جمهورية مصر العربية من خلال ما تم الرجوع إليه في الدراسة التحليلية لمعرفة أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة وعلى حجم البطالة كإحدى عوامل التنمية الاقتصادية والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة

إن دراسة موضوع "أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة وانعكاسه على حجم البطالة" بمختلف جوانبه ومتغيراته ومحاولة الربط بين هذه المتغيرات يجعلنا نستخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يتم استخدامه في الجانب النظري والعملى وذلك لاعتماده على وصف المشكلة محل الدراسة واستخلاص أهم النتائج التي يمكن التوصل لها حيث يتم دراسة حجم البطالة ومدى تأثرها بتغيرات سعر الصرف وأثر ذلك على التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في سعيها للتعرف على : أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة وإنعكاس هذا الأثر على حجم البطالة في مصر، **من خلال الأهداف التالية:**

- دور سعر الصرف في النشاط الاقتصادي، وأسواقه والمتعاملون فيه وتنوع الأهداف والأغراض في تلك الأسواق.
- سياسات سعر الصرف وأهمتها في تحديد سعر الصرف.
- العوامل المؤثرة في سعر الصرف وانعكاسه على النشاط الاقتصادي.
- سعر الصرف كمتغير اقتصادي محوري في النشاط الاقتصادي المصري.

وتأتي أهمية الدراسة الحالية من خلال ما يلي: هناك كثير من الأبحاث والدراسات في المكتبة العربية التي اهتمت بدارسة سعر الصرف وأثاره المختلفة وإستكمالا لهذه الدراسات فقد أثرت القيام بعمل دراسة عن أثر تغيرات سعر الصرف على حجم البطالة وإنعكاس ذلك ألاثر على التنمية المستدامة وذلك بعد القرار ألأخير لتحرير سعر الصرف بشكل كامل حيث يستفيد من هذه الدراسة كل الجهات البحثية المعنية بالموضوع، كما يمكن أن يستفيد منها متخذى القرار في مصر المعنيين بالتنمية المستدامة وذلك في محاولة من الباحثة في المساهمة ولو بشكل بسيط في القضاء على هذه المشكلة وذلك لحماية الثروة البشرية التي تعتبر عماد أي أمة.

مصطلحات الدراسة

- **سعر الصرف:** عبارة عن عملة مقومة بعملة أخرى أى قيمة الوحده من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية أو أجزاء منها(مرمر سليمان ويصا ،٢٠٠٣)
- **حجم البطالة:** هى مشكلة ناجمة عن اليسر ولثراء نتيجة سوء توزيع الدخل القومو الثروة الوطنية على شرائح المجتمع المختلفة (كارل غيورك تسين،٢٠٠٦)
- **التنمية المستدامة:**معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقه متوازنه تسمح بتلبية حاجات أجيال الحاضر من دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها" (كريم جوهر، محاضرات فى إقتصاديات البيئة٢٠١٦)

الدراسات السابقة

تهدف الباحثة من خلال هذه الدراسات إلى عرض الأفكار والمفاهيم الأساسية التي تناولتها هذه الدراسات، ثم استخلاص الملاحظات من خلال مراجعة الدراسات.

١) دراسة رانيا عبد الحليم (٢٠٠٤) بعنوان : "أثر سياسات سعر الصرف على قيمة الجنية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس.

أهداف الدراسة:

- دراسة دور سياسة الرقابة على سعر الصرف.
- بحث إمكانية الاستفادة من تجرب تحرير سعر الصرف في الدول الأخرى.
- اقتراح استراتيجية متكاملة لمساندة قرار تحرير سعر الصرف.

أهم النتائج:

- يعتبر تحول مصر من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن ملائمًا لظروف الاقتصاد المصري.
- ضرورة اتخاذ حزمة من الإجراءات لإصلاح الأوضاع الاقتصادية السائدة حتى يحقق تحرير الجنية المصري هدفة من الاستقرار.

٢) دراسة مرمر سليمان ويصا (٢٠٠٣): "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة في ظل المتغيرات الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس.

أهداف الدراسة:

- التعرف على سياسات سعر الصرف والتعرض إلى العوامل التي تؤثر في تلك السياسات.
- توضيح سياسات سعر الفائدة وتحليل العوامل المؤثرة فيها.
- تفسير أثر التغيرات المتبادلة بين سعري الصرف والفائدة.

أهم النتائج:

- عمل إصلاحات شاملة في الاقتصاد المصري ككل وتهيئة المناخ الاقتصادي الملائم للتنمية.
- إعادة النظر في سياسات التجارة الخارجية.
- العمل على رفع مستوى جودة الصادرات المصرية لزيادة قدرتها التنافسية.

٣) دراسة سامح مظهر محمد نجيب (٢٠١١): "سياسات سعر الصرف وآثارها على نمط الواردات"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس.

أهداف الدراسة:

- دراسة أثر سياسات سعر الصرف على العجز في الميزان التجاري.
- الوقوف على محددات العلاقة التأثيرية ما بين سعر الصرف والواردات.
- تحديد أفضل سياسة من سياسات سعر الصرف التي تم تطبيقها في مصر للإبقاء عليها.

أهم النتائج:

- يوجد تضارب في القوانين والقرارات المتلاحقة بشأن تنظيم سوق الصرف.
- توصلت الدراسة إلى عدم كفاءة سوف الصرف الأجنبي في مصر.
- ارتبط ضبط وتنظيم سوق الصرف بالمراحل الاقتصادية التي شهدتها مصر وتأثر أيضًا بتغيير النظم السياسية للدولة.

٤) دراسة محمد سعد أبو الفتوح الفقي (٢٠٠٧): "تحرير سعر صرف الجنية المصري وأثر ذلك على ميزان المدفوعات المصري"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس.

أهداف الدراسة:

- معرفة أهمية سياسات سعر الصرف وأثارها على حالة ميزان المدفوعات.
- تتبع نظم سعر الصرف في مصر حتى قبل قرار التحرير في عام ٢٠٠٣ وحالة ميزان المدفوعات عن نفس الفترة.

أهم النتائج:

- التحسن الذي حدث في ميزان المدفوعات المصري في النصف الأول من التسعينات لم يكن من تأثير سياسة سعر الصرف فقط ولكن بسبب أدوات السياسة النقدية.
- مصادر الحصول على النقد الأجنبي ليست مصادر ثابتة لكنها شديدة الحساسية للصدمات الخارجية.
- ربط الجنية بالدولار كان من أكبر الأخطاء حيث أن التغيرات في الجنية مقابل العملات الأخرى ما هو إلا انعكاس لتغيرات الدولار أمام هذه العملات.

٥) دراسة Fernando Alexandre: "Manufacturing Employment and Exchange Rate in the Portuguese economy: The role of openness, Technology and labour market rigidity"

أهداف الدراسة: دراسة أثر سعر الصرف على قطاعي التصنيع والعمالة وذلك في ظل الانفتاح التجاري والتكنولوجي.

أهم النتائج: العمالة في القطاعات ذات التكنولوجيا المنخفضة مع درجة من الانفتاح التجاري تكون أقل صلابة في سوق العمل ومعظمها يتأثر بتطور سعر الصرف منذ أواخر الثمانينات.

٦) دراسة Dr. Horst Feldmann: "The Unemployment Effect of Exchange Rate Volatility in Industrial Countries"

أهداف الدراسة: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على البطالة.

أهم النتائج: أهمية السيطرة على جميع العوامل الرئيسية التي تؤثر على معدل البطالة مثل ضرائب العمل وتعويضات البطالة والحماية من الفصل من العمل حيث أن لها تأثير على معدل البطالة.

إجراءات الدراسة

تم الحصول على البيانات التي تخص البحث من خلال وثائق مكتبات البنك المركزي المصري والتى أشتملت على مراجع ورسائل علمية منها سياسة الصرف الأجنبى وعلاقتها بالسياسة النقدية لعام ٢٠١٠، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية الذى أشتمل على سلسلة آراء فى السياسة الأقتصادية ومنها العدد(٢٦) تحت عنوان سياسة الخفض التنافسى لأسعار الصرف العالمية وآثارها على الصادرات المصرية، ومكتبة البنك الأهلي المصري والتى أشتملت على دراسة من ألااعداد التى تصدرها النشرة الاقتصادية العدد الثالث٢٠١٢ للبنك المركزى المصرى تحت عنوان دور السياسة النقدية للبنك المركزى المصرى فى تحقيق الأهداف الاقتصادية، ومكتبة كلية التجارة بجامعة عين شمس والتى أحتوت على عديد من الرسائل العلمية أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر دراسة رانيا عبد الحليم رضا عبد العال تحت مسمى أثر سياسات سعر الصرف على قيمة الجنيه ٢٠٠٤، ومكتبة معهد التخطيط القومي والتى أستعنت من خلالها بعدة مراجع منها البطالة فى الوطن العربى المشكلة والحل، وقد تم ذلك من خلال عمل تحليل لهذه البيانات والتوصل إلى النتائج التى تم إيضاحها وبناء على ذلك تمت كتابة التوصيات اللازمة.

الإطار النظري

المبحث الأول: سعر الصرف

أولا: سياسات سعر الصرف: يشهد العالم تطورات حديثة وسريعة ويلعب سعر الصرف دورا هاما في تحدياتها، حيث يعتبر عامل مؤثر في التقلبات الاقتصادية، فنحن هنا بصدد متغير اقتصادي متعدد التأثيرات ذات توجهات مختلفة، لذا يجب التعرف على جوانبه من خلال نظرة

شاملة. فسعر صرف عملة دولة ما يرتبط باحتياطياتها من الذهب، وبأصولها الخارجية، وبقوة اقتصادها (الناتج المحلي، معدلات التضخم...). وهناك جانب آخر، يتمثل بالمتغيرات السياسية.

١- تعريف سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بأنه " عبارة عن عملة مقومة بعملة أخرى" أي أن" قيمة الوحدة من العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية أو أجزاء منها"، وبعبارة أخرى" هي قيمة مبادلة العملة الوطنية بعملة أجنبية"، أي أن "سعر الصرف يحدد العلاقة بين وحدتين من عملتين بحيث يمكن التعبير عن إحدى هذه العملتين بدلالة العملة الأخرى" (مرمر ويصا،٢٠٠٣)

٢- مفهوم سعر الصرف: تنوعت مسميات سعر الصرف تبعا للسياسة والأنظمة الاقتصادية المطبقة وهي:

١. **سعر التعادل:** سعر رسمي اتفاقي وضع أسسه في اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤.
٢. **سعر تجاري:** سعر صرف محدد يستخدم في التبادل التجاري بين الدول لتسهيل وتنشيط التجارة الخارجية.
٣. **سعر مالي:** يحدد من قبل الدولة لتحويلات رأس المال منها وإليها. صرف إداري.
٤. **سعر سوقي:** يتحدد على أساس العرض والطلب في السوق الحر دون تدخل من الدولة في تحديده أو التأثير عليه.

٣- طرق إعلان سعر الصرف: يتم إعلان سعر صرف العملات الدولية بإحدى الطريقتين: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، الطريقة المباشرة هي سعر الوحدة الصحيحة من العملة الأجنبية (الواحد الصحيح منها) مقومة بالجنية المصري والقروش، حيث الدولار الأمريكي حوالي ٦,٣٠ جنيه مصري وأيضًا تسمي هذه الطريقة بنظام التسمية السعرية.

أما الطريقة الغير مباشرة فتعبر عن ما تساويه وحدة العملة الوطنية (واحد صحيح) من وحدات العملة الأجنبية الأخرى وكسورها. فمثلا فى (انجلترا) يعلن الجنيه الإسترلينى هكذا حتى يساوى ٤,٢٦٥ فلورين أو الجنيه =٢٣٣٦,٥٠ ليرة إيطالية . ومن الملاحظ أن الطريقة المباشرة هى الأكثر شيوعا وأستخداما فى الوسط الدولى وتسمى هذه الطريقة أيضا بالطريقة الكمية

ثانيًا: أسواق سعر الصرف الحرة: ينقسم سوق الصرف تبعا لنوع العمليات التي تتم به، فهناك سوق العمليات الحاضرة، وسوق العمليات الآجلة وأخيرًا سوق العمليات التبادلية المزدوجة (المقايضة).

١- **السوق الحاضرة (Spot Exchange Market):** تعتبر من أهم أسواق الصرف، تتم بها عمليات البيع والشراء الحاضرة، ويتم تسليم العملات المتبادلة خلال يومي عمل بالإضافة إلى يوم التعاقد، وأسعار العمليات الحاضره هى الأسعار الأساسية التى يتحدد على أساسها أسعار السوقين الآخرين.

٢- **السوق الآجلة (Forward Exchange market):** يتم الاتفاق على البيع والشراء الآجل حيث يتم تسليم وتسلم العملات المتبادلة فى تاريخ لاحق لتاريخ التعاقد وتحرر عقد للعمليات الآجله يعتبر السوق الآجل عنصر هام في التجارة الدولية، وللاستثمار في الأصول المالية المقومة بالعملات الأجنبية، حيث يتم بواسطة العمليات الآجلة التغطية والتأمين ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

٣- **سوق المقايضة (Swap Market):** تختص هذه السوق بعمليات المبادلة ولكن مع اختلاف زمن البيع عن الشراء، أو العكس فيتم شراء أو بيع عملة مقابل عملة أخرى في السوق الحاضر، وتتم عملية متزامنة في السوق الأجلة لبيع العملة التي سبقت شراءها أو شراء العملة التي سبق بيعها في السوق الحاضرة.

ثالثاً: أغراض التعامل في أسواق الصرف: تتعدد أهداف المتعاملين في أسواق الصرف، فهناك أغراض أساسية وأخرى نابعة من طبيعة السوق، فهناك تعاملات تندرج تحت هدف التعامل من أجل التجارة العالمية والسياحة والتعاون الاقتصادي الدولي. وتعاملات أخرى تحت هدف التغطية والحماية وعمليات الموازنة والمراجحة والتي تهدف للربح من اختلاف أسعار الفائدة والصرف بين أسواق الصرف. وأخيرًا تعاملات تختص بعمليات المضاربة لتحقيق ربح سريع ولكنها تضر أسواق الصرف ونظام النقد الدولي.

١- **عمليات التغطية Coverage Processing**: تهدف تغطية العمليات الخاصة بتبادل عملات مختلفة أو تبادل أصول مقومة بعملات متنوعة، وذلك بتحويل مقابل أصول مستثمرة في عملة يحتمل انخفاض قيمتها لعملة أخرى قوية من أجل تلك الأصول أو الحقوق وبنفس الكيفية، وبنفس الكيفية تغطي الالتزامات المقومة بعملات يتوقع (يخشي) ارتفاع أسعار صرفها.

٢- **عمليات الموازنة Arbitrage Processing:** يقصد بها العمليات التى تهدف إلى تحقيق ربح من الفارق السعرى بالنسبة لسعر صف علة معينة بين سوقين صرف أو اكثر فى وقت واحد وذلك عن طريق شراء العملة فى السوق المنخفضة السعر وبيعها فى السوق مرتفعة السعر

فإذا كان سعر صرف الدولار في سوق الصرف بالقاهرة (عام ١٩٨٢ على سبيل المثال) ٥٠ قرشا، وكان سعر صرف الجنية المصري في لندن يعادل جنيه إسترليني واحد، وسعر صرف الجنيه الإسترليني في نيويورك هو ٢,٥ دولارًا أمريكيا.

يمكن شراء ٢ دولار بجنيه مصري واحد في سوق القاهرة، وتحويل الجنيه المصري في سوق لندن لجنيه إسترليني، ومن ثم تحويل الجنيه الإسترليني إلى ٢,٥ دولار في سوق نيويورك ويطلق على هذه العمليات اسم المراجحة وهي التي تحقق التكامل لأسواق الصرف المختلفة، حيث يسودها سعر واحد للصرف مهما كان بعدها الجغرافي.

٣- **عمليات المضاربة Processing Speculation:** المضارب هو الذي يخاطر بمركزه المالي لتحقيق أقصى ربح وذلك بشراء وبيع عملة ما في سوق الحاضر والآجل تبعًا لتوقعاته للاتجاهات السعرية لتلك العملة في المستقبل، مع احتمالية الخسارة. المضارب خبيرًا بالأسواق، يتتبع تغييرات أسعار الصرف، فيقوم ببيع العملة في السوق الحاضر عند احتمال انخفاض سعرها في السوق الآجل، مقابل إحدى العملات القوية وشرائها فيما بعد. والعكس عند احتمال ارتفاع العملة في السوق الآجل. يكون المضارب ذو موقف مكشوف بالنسبة للعملة التي يضارب عليها في المستقبل (Open Position). ويتوقع مخاطر تقلب أسعار صرف العملات في المستقبل بالنسبة لأسعارها الحالية. ويتوقف مقدار ربح المضارب على صحة توقعاته بالمقارنة بالتوقعات العامة للسوق.

رابعًا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف: يتأثر سعر الصرف بالعديد من المتغيرات الدولية، فهو مؤشرا للتقلبات الاقتصادية الدولية، كما يعتبر سعر الصرف من المتغيرات الهامة في العالم الاقتصادي ذو التأثير المتبادل، فهو يتأثر ويؤثر في العوامل المحددة له وفي مكوناته.

وفيما يلي أهم العوامل التي تؤثر في سعر الصرف: تتعدد العوامل التي تؤثر في سعر الصرف، تختلف تأثيرها من عامل لآخر.

١- ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات من العوامل المؤثرة في سعر الصرف، حيث أنه مؤشر عن علاقة الدولة بالعالم الخارجي ويرى كل من (Edwards, wijnbergen 1998) أن تأثير ميزان المدفوعات على سياسات سعر الصرف بالتخفيض نتيجة العجز الدائم فيه، ولتحقيق الأثر الإيجابي من تخفيض سعر الصرف يجب توافر المرونة في الصادرات والواردات، وتؤيده أيضا دراسات أخرى لبعض الاقتصاديين مثل جولدستين، لكن Bughim يرى العكس في دراسته فإنه لا يكفي لجعل سياسة تخفيض سعر الصرف فعالة، لكن يكفي لتحقيق ذلك السعر تبعا لقوى السوق الحر بواسطة المصدرين والمستوردين (المحليين والأجانب).

في الأسواق المحلية والأجنبية، وهناك بعض الدراسات التي تفسر الطفرات الحادثة في بعض موازيين مدفوعات من الدول النامية، ليس على أساس توافر شرط المرونة فقط، بل أيضا على أساس هيكل أسواق التجارة الخارجية وتسعير سلع التبادل التجاري. كما تؤثر سياسيات تسوية اختلالات موازيين المدفوعات على أسعار الر الصرف، صرف، وتختلف السياسات والإجراءات طبقًا لأنواع الاختلالات وأسباب حدوثها وطول الفترة الزمنية التي تأخذها، ومن الاختلالات التي تصيب موازين المدفوعات هي: الاختلال العارض – الاختلال الموسمي – الاختلال الدوري – الاختلال الهيكلي

ومن أشهر سياسات التسوية التي تتخذها الدولة لعلاج الاختلالات المؤقتة أو الموسمية، السحب من الاحتياطيات الذهب أو الصرف الأجنبي، ولكن هذه الطريقة محدودة الفاعلية نظرًا لمحدودية الاحتياطيات من ناحية، وبمقدار حجم العجز الخارجي من ناحية أخرى، وهذا ما يؤثر سلبيا على احتياطيات الدولة من العملة الأجنبية، وعلى قيمة سعر صرف عملتها.

يعتبر الاختلال الهيكلي من أخطر وأقوي الاختلالات التي تصيب موازين المدفوعات، وتؤثر تأثيرًا قوي على سعر الصرف، وهناك عدد من السياسات التصحيحية لعلاج الاختلال في المدى الطويل، وتعتبر سياسات تحويل الإنفاق من أهم هذه السياسات، والتي تعتمد على استخدام سياسة سعر الصرف من خلال تخفيض سعره أو رفعه، حيث تقوم سياسة الانفاق علي تخفيض الواردات وزيادة الصادرات، وذلك بتخفيض سعر الصرف لتحويل طلب المقيمين من المنتجات والسلع المستوردة إلى المنتجات والسلع المحلية، وإلى بدائل الواردات المنتجة محليا، وأيضًا زيادة الصادرات بتحويل الطلب الخارجي إلى صادرات هذه الدولة.

٢- الطلب على السلع والخدمات: تكون رغبة الأفراد فى شراء السلع والخدمات الأجنبية أساس الطلب على العملات الأجنبية وكلما زاد الطلب على شراء السلع والخدمات الأجنبية زاد الطلب على العملات الأجنبية وفى مقابل ذلك زيادة عرض العملات الوطنية وذلك يؤثر فى سعر العملات الوطنية كما تمثل الواردات طلبا على السلع والخدمات الأجنبية وهى تعتبر مخفضة للعملات الوطنية ويمكن زيادة الواردات للدولة فى إنخفاض الطلب على السلع والخدمات المحلية أى انخفاض الطلب على العملات المحلية وهذا يعكس الحالة الأقتصادية للدولة .

٣-السياسات المالية والنقدية Fiscal and Monetary Policies: من العوامل المؤثره فى سعر الصرف السياسات المالية والنقدية (Fiscal and Monetary policies) تعتبر الضرائب من السياسات المالية فالضرائب التى تفرض لمحاصرة التضخم تساعد على تحسين أسعار الصرف فهى تمثل إيرادات الحكومة حيث تعمل على تخفيض العجز المالى للحكومة حيث يحول دون اللجوء إلى زيادة العرض النقدى لسد العجز المالى أو الاعتماد على الاحتياطات الاجنبية وبالتالى إنخفاضها كما تعمل الضرائب من ناحية أخرى خفض السيولة النقدية المتاحة .

٤-التضخم inflation: يعتبر التضخم من اخطر الاختلالات التى تصيب اقتصاديات الدول بالضعف فيؤدى التضخم إلى إضعاف القدرة التصديرية للدولة لارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات وأرتفاع أسعار الصادرات مما يخفض من قدرة الدولة التنافسية فى السوق

الخارجية وهو ما يؤدى إلى ضعف قدرة الدولة على تدبير التمويل اللازم للتنمية من العملات الأجنبية لذا يرتفع سعر صرف العملات الأجنبية.

المبحث الثاني: البطالة في مصر

المقدمة: البطالة هي واحدة من المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصاد البلدان النامية مثل مصر بشكل خاص، لذلك كان هناك العديد من الدراسات والتي تقوم على التحقق في المتغيرات التي تؤثر على البطالة في الاقتصاد الكلي، وبالنظر إلى تقلبات أسعار الصرف في السنوات الأخيرة التي أثرت على معظم المتغيرات الرئيسية للاقتصاد في مصر فقد حاولت هذه الدراسة معرفة العلاقة بين سعر الصرف والبطالة في مصر وذلك عن طريق استخدام بعض البيانات السنوية المتوفرة والتي تتعلق بالبطالة وذلك لتحقيق أهداف الدراسة في بيان وتقييمم ومعرفة تأثير سعر الصرف وما ينتج عنها من فروق على معدل البطالة، ويتم ذلك من خلال المتغيرات التالية: معدل البطالة، سعر الصرف، ففي الوقت الحاضر تعد مشكلة البطالة من أكبر المشكلات في البلدان النامية، والشيء الوحيد الذي يمكن أن يحسن الظروف الاقتصادية السيئة في هذه المجتمعات هو الاقتصاد النشط والذي يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي وبالتالي ينعكس ذلك على التنمية الاقتصادية المستدامة بطريقة أو بأخرى.

فالمشكلة الناجمة عن البطالة أكثر وضوحا في البلدان النامية لاسيما اللدان التي لم تتنبأ أساسا بالقضايا المتصلة بالهياكل الاجتماعية والاقتصادية وبالاستثمارات اللازمة وفي الوقت المناسب.

حيث يشكل استخدام القوى العالمية البشرية مسألة هامة تتصل بعدة عوامل، فمن ناحية يرتبط عرض اليد العاملة ببعض المتغيرات المتمثلة في النمو السكاني والعمر والتوزيع الجغرافي للسكان والهجرة ومعدل مشاركة المرأة، ومن ناحية أخرى يرتبط الطلب على اليد العاملة بعدد من المتغيرات مثل حجم الاستثمار وتوزيع الاستثمارات والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي وكل هذه المتغيرات ترتبط بشكل وثيق بالتنمية المستدامة لذلك فقد ارتأيت أن

أتناول في هذا المبحث البطالة بشيء من التوضيح والتفصيل وذلك نظرا لأهمية الموضوع ولتأثيره المباشر على التنمية الاقتصادية المستدامة(Zahra Bakhshi, Mehrzad . Ebrahimi)

أولا: تعريف البطالة: هي كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ولكن دون جوى.

كما عرف Fried Laender Pachtl البطالة بأنها: رأس مال خامد.

كما تم تعريف البطالة على أنها: التوقف الإجباري لجزء من القوى العاملة برغم قدرة ورغبة هذه القوى على العمل والإنتاج.

وهناك من رأى أن البطالة ليست مشكلة ناجمة عن العوز والفاقة بل هي مشكلة ناجمة عن اليسر والثراء نتيجة سوء توزيع الدخل القومي والثروة الوطنية على شرائح المجتمع المختلفة.

فمن خلال التعريفات السابقة ترى الباحثة أن البطالة هي: الطاقة البشرية المتعطلة عن العمل لأسباب شخصية أو سياسية أو اجتماعية أو تنظيمية أو فكرية أو اقتصادية.

أنواع البطالة: هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها لا من خلال الجنس أو العمر أو الحالة التعليمية أو المهنة، فقد ينظر إليها خلال الدورة الاقتصادية فتسمى بطالة دورية أو احتكاكية، وكما ينظر إليها من خلال التنقل بين المهن المختلفة، وبطالة هيكلية وهي البطالة التي تحدث نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وكذلك هناك البطالة الموسمية أو العرضية.

١- البطالة الدورية: تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة، وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية. وقد تعرض لها في ١٩٣٠ وكذلك في عامي ١٩٦٢ و١٩٨٣.

والبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة.

٢- البطالة الاحتكاكية: فهي تحدث بسبب الحراك المهني وتنشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل أو لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل.

ويمكن إدخال هذا النوع من البطالة في تلك التي أشارت إليها الأمم المتحدة وهي الخاصة بعجز الطلب الكلي للعمل على الاستفادة من العرض المتاح.

٣- البطالة الهيكلية: وتسمى في مراجع أخرى البطالة الفنية، وأسبابها كثيرة منها التغير في هيكل الطلب على المنتجات، فيترتب عليه تغير في هيكل العمالة المستخدمة أو إدخال تطور تقني معين في إعداد المكلفين بأداء العمل أو بسبب انتقال الصناعة من مكان إلى آخر.

٤- البطالة الموسمية أو العرضية: وهي بطالة تحدث خلال موسم معين أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في محالج القطن أو في أعمال الشحن والتفريغ في الموانئ.

تحديد معدل البطالة: معدل البطالة هو نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة في فترة زمنية معينة، والكشف عن ذلكك المعدل ليس أمر سهل، حيث يمكن الكشف عن ذلك المعدل من خلال تعداد السكان في البلد الواحد، لكن ذلك يحدث على عشر سنوات في معظم البلاد المتقدمة، وقد يتأخر عن ذلك بسبب نقص الإمكانات في الدول النامية. فيمن استخلاص هذا المعدل من العينات التي تقوم بها أجهزة الإحصاء في بعض البلاد كل سنة أو كل ٣ شهور.

ففي مصر يتم احتساب معدل البطالة كالتالي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{عدد القوى العاملة}} \times ١٠٠$$

أي هو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوى العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة حيث أن نسبة المتعطلين تختلف حسب الوسط (حضري – قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي(ويكيبديا ، الموسوعة الحره)

البطالة والمجتمع المصري: تعتبر البطالة مشكلة تواجهها كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فقد ظهرت البطالة في معظم الدول ومنها على سبيل المثال الولايات

المتحدة الأمريكية، ظهرت نسبة البطالة بها بنسبة ٥,١%، كما ظهرت في المملكة المتحدة بنسبة ٥,٣% وفي اليابان وصلت هذه النسبة إلى ٣,٤%.

كذلك الحال بالنسبة للدول النامية وعلى رأسها مصر، حيث تشير نتائج بحث القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدل البطالة في مصر بلغ ١٢,٥%.

ومع الاختلاف في طريقة التعامل مع هذه المشكلة في كلتا الحالتين حيث البنية الاقتصادية داخل المجتمع في الدول المتقدمة مؤهلة بفروعها المختلفة بأن تولد فرص عمل حقيقية، أما في الدول النامية فإن الحلول تكون وقتية دون الوصول إلى حلول غير مباشرة بعيدة المدى في تأثيراتها الاقتصادية ومن ثم على قضية التوظيف والتشغيل داخل المجتمع ومن ثم التأثير بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية المستدامة.

نتائج الدراسة

من خلال ما تم عرضه سابقًا استخلصت الباحثة النتائج التالية فيما يلي:

م	أهم النتائج
١ –	ارتفع الاحتياطي النقدي ليبلغ ٣١,٣ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٧ أي بعد قرار تحرير سعر الصرف، على الرغم من أنه كان يبلغ ٢١ مليار دولار وذلك في نهاية سبتمبر ٢٠١٦، أي قبل قرار التعويم، وهذا وإن دل على شيء يدل على الأثر الإيجابي للتغيرات التي حدثت لسعر الصرف على حجم الاحتياطي النقدي، وذلك وفقًا لبيانات المركز المصري للدراسات الاقتصادية وهو يعد الحجم الآمن للاحتياطي النقدي والتي تستخدمه الحكومات لمواجهة أي تقلبات أو صدمات أو أزمات خارجيةإلا أن يبقى مصدر هذه الزيادة فى حجم الاحتياطيات مصدرها تحويلات العاملين من الخارج و ليس ناجم عن زيادة القدرة التصديرية للبلاد. **الشكل ١٩: صافي الاحتياطيات الدولية** *زيادة صافي الاحتياطيات الدولية وارتفاع طفيف في سعر الصرف من يوليو حتى نوفمبر ٢٠١٧* 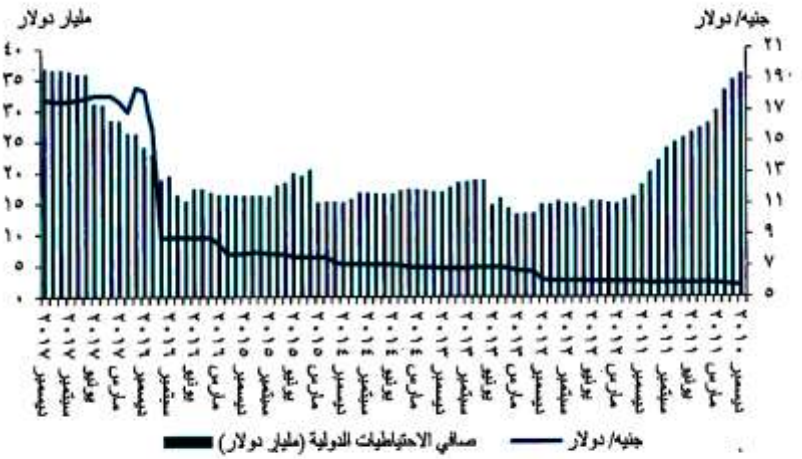 *المصادر:* البنك المركزي المصري، *النشرة الإحصائية الشهرية*، أعداد مختلفة؛ ووزارة المالية، *التقرير المالي الشهري*، أعداد مختلفة.
٢	ارتفع الاحتياطي النقدي ليبلغ ٣١,٣ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٧ أي بعد قرار تحرير سعر الصرف، على الرغم من أنه كان يبلغ ٢١ مليار دولار وذلك في نهاية سبتمبر ٢٠١٦، أي قبل قرار التعويم، وهذا وإن دل على شيء يدل على الأثر الإيجابي للتغيرات التي حدثت لسعر الصرف على حجم الاحتياطي النقدي، وذلك وفقًا لبيانات المركز المصري للدراسات الاقتصادية وهو يعد الحجم الآمن للاحتياطي النقدي والتي تستخدمه الحكومات لمواجهة أي تقلبات أو صدمات أو أزمات خارجيةإلا أن يبقى مصدر هذه الزيادة فى حجم الاحتياطيات مصدرها تحويلات العاملين من الخارج و ليس ناجم عن زيادة القدرة التصديرية للبلاد

التوصيات

وفي ضوء النتائج السابقة تقترح الباحثة بعض التوصيات كالآتي:

- هناك كثير من الأنشطة والأعمال والمهن الحرة التي تعمل بعيدا عن مظلة القانون (أي أنها غير رسمية، أو ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي)، لكنها في نفس الوقت مهن مشروعة، فتوصي الباحثة بمنح التراخيص اللازمة لهذه الأنشطة وذلك عن طريق الجهات المنوط لها منح هذه التراخيص، فمن خلال هذه الجهات يصبح من السهل بل من اليسير عمل إحصاء عن هذه المهن ومعرفة أعدادها غير الظاهرة، وبالتالي نساهم في تقليل معدل البطالة التي يظهر من خلال جهاز التعبئة العامة والإحصاء وذلك عن طريق ضم نسبة غير قليلة من العمالة والمهن الحرة غير المسجلة ويصعب حصرها، وبذلك يصبح الاقتصاد غير الرسمي اقتصادا رسميا معلنا وواضحا سهل حصره وضمه إلى الأنشطة الرسمية، فيظهر معدل البطالة بشكل أقل نسبيا.
- تفعيل دور المسئولية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي حيث أن التكافل الاجتماعي هو فريضة وطنية حيث ظلت مؤسسات الأوقاف الأهلية تاريخيًا هي المؤسسات القادرة على تمويل الأنشطة الاجتماعية من خلال تطبيق دور المسئولية الاجتماعية وتذليل أي عقبات لمواجهتها مع القضاء على البيروقراطية وهي من الأمور التي تساهم في تخفيض معدل البطالة والمساعدة على زيادة التنمية الاقتصادية المستدامة.
- الاهتمام بسياسة التعليم وجودته ونوعيته وأهميته بالنسبة لسوق العمل.
- تؤكد آخر التقديرات أن حصيلة زكاة المال بلغت ٦٦ مليون جنيه فلو تم استثمار هذه الحصيلة في إعادة توزيع الدخل أصبح من السهل والميُسر القضاء على البطالة ولو بشكل نسبي.
- الصناعة والإنتاج هي عماد أي دولة لحل مشكلة البطالة والقضاء عليها ولضمان تحقيق أهداف ورؤى التنمية المستدامة يجدر بنا التوجه نحو التصنيع والإنتاج. فالدولة التي لها القدرة على التصنيع هي الدولة التي تملك مقدراتها.

قائمة المراجع

حسام عبد القادر: مقالة في جريدة الوطن، العدد ٢٢٣٢، بتاريخ ٢٠١٨/٦/٩. الموقع الإلكتروني: www.alwatannews.com.

خالد محمد الزواوي: البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل، معهد التخطيط القومي، مركز التوثيق والنشر.

كارل غيورك تسين(٢٠٠٦): الرخاء المفقرمكتبة كلية تجارة عين شمس.

كريم جوهر(٢٠١٦): محاضرات فى إقتصاديات البيئة.

كتيب الاحصاءات الاقتصادية–المركز المصرى للدراسات الاقتصادية–إصدار ٢٠١٨.

رانيا عبد الحليم رضا عبد العال(٢٠٠٤): أثر سياسات سعر الصرف على قيمة الجنية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

سامح مظهر محمد نجيب(٢٠١١): سياسات سعر الصرف وآثارها على نمط الواردات، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

محمد سعد أبو الفتوح الفقي(٢٠٠٧): تحرير سعر صرف الجنية المصري وأثر ذلك على ميزان المدفوعات المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،.

مرمر سليمان ويصا(٢٠٠٣): العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة في ظل المتغيرات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

Zahra Bakhshi, Mehrzad Ebrahimi. The effect of real exchange rate on unemployment Shiraz Branch, Islamic Azad University, Shiraz, Iran.

البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، والمجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

جهاز التعبئة العامة والإحصاء، تقارير مختلفة.

https://ar.m.wikipedia.org

STUDY AND ANALYSIS OF THE IMPACT OF EXCHANGE RATE CHANGES ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND A REFLECTION ON THE SIZE OF UNEMPLOYMENT IN EGYPT

[19]

Marim, Y.Gad [(1)]; Ahmed, F. Mandour [(2)] and Magda, Jibril [(2)]
1) Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams. University

ABSTRACT

Egypt has witnessed a lot of economic decisions in the recent period, which aims at directing and correcting Egypt's economic path in order to achieve sustainable economic development. Hence the importance of the message and its importance in trying to know the impact of changes in the exchange rate on sustainable development and the impact of this impact on the size of unemployment in Egypt in an attempt to eliminate unemployment in Egypt and the preservation of human wealth and development as one of the most important social dimensions of sustainable development, Using the real analytical method using the recent data issued by the Central Bank of Egypt and the general mobilization and statistics system, which resulted in the following.

The changes in the exchange rate have had a positive effect on the size of the monetary reserves after the decision to liberalize the exchange rate. The monetary reserves increased from 21 billion pounds in fiscal year 2016 to 31.3 billion pounds at the end of December 2017. Despite the effect of Seems to be positive, but the source of this increase in the volume of reserves remains the source of remittances of

workers abroad and is not due to the increase of the export power of the country.

The positive impact, which seems clear and positive as a result of changes in the exchange rate after the floating decision on the volume of foreign direct investment, but the reflection of this impact on the unemployment rate came negative as the rates of unemployment before the decision to float the exchange rate between 13.3% in 2013 / 2014 and then became 12.7% in the fiscal year 2014/2015 to reach 11.9% in fiscal year 2016/2017, ie after the decision to float, that the unemployment rate is still in the borders of security and accepted globally

Key Words: The Black Market ،Exchange Rate ،Sustainable Development